

# عبد المالك سايح يؤكد: "الجزائر مرشحة لتتحول إلى بلد مستهلك للمخدرات"

## ● حـجـز كـمـيـة غـيـر مـسـبـوقـة تـقـدر بـ 45 طـنـا مـن الكـيـمـيـة

سمير مخربش

تقترب الجزائر من كارثة حقيقية بالنظر للانتشار المذهل للمخدرات، حيث تم حجز خلال السنة أشهر الأخيرة ما لا يقل عن 45 طن وهي كمية غير مسبوقه تندر بخطر هذه الآفة في الوقت الذي يؤكد المختصون أن الجزائر مرشحة لتتحول من منطقة عبور إلى بلد مستهلك وذلك بسبب علاقة الجوار مع المغرب الذي أصبح أكبر منتج للقنب الهندي في العالم.

هذا الخطر أشار إليه السيد عبد المالك سايح المدير العام للديوان

الوطني لمكافحة المخدرات خلال الملتقى الوطني الذي احتضنته أمس دار الثقافة هواري بومدين بسطيف، حيث أكد مسؤول الديوان أن مشكلة الجزائر في كونها جار للمغرب الذي ينتج 60% من المنتج العالمي للقنب الهندي وقد انتهز المغاربة الفرصة لتحويل الجزائر منذ سنوات إلى منطقة عبور لترويج هذه السموم في أوروبا وإفريقيا لكن بعد التشديد الذي فرضته الدول الأوروبية على حدودها فإن المغاربة يسعون الآن إلى تحويل الجزائر إلى بلد مستهلك لئلا يحاصر المفروض عليهم وللاستثمار في الطاقة الشبانية

التي تتميز بها الجزائر حيث تؤكد الإحصائيات الرسمية أن 85% من مستهلكي المخدرات تتراوح أعمارهم بين 16 و45 سنة وبالتالي يقول مدير الديوان نحن الآن أمام كارثة بلد منتج وهو المغرب وبلد دخل مرحلة الاستهلاك وهو الجزائر. وهذا بالرغم من أن هيئة الأمم المتحدة لازالت تصنف الجزائر كمنطقة عبور للمخدرات. وحسب السيد صالح عبد النوري، نير الدراسات والتحليل والتقويم بالديوان فإن خطورة هذه الآفة تظهر من خلال الكمية المحجوزة خلال السنة أشهر الأخيرة والمقدرة

بـ 45 طن وهي الكمية التي تفوق بكثير ما تم حجزه خلال سنة 2008 أين قدرت الكمية السنوية بـ 38 طن بينما سنة 2007 لم تتجاوز الكمية الاجمالية 16 طن وهو ما يعني سنة 2009 قد عرفت انتشارا مدهلا للمخدرات في الجزائر وهو مؤشر يحتم علينا دق ناقوس الخطر لمحاصرة الظاهرة خاصة إذا علمنا أن 26% من المخدرات التي تدخل إلى الجزائر من المغرب توجه إلى الاستهلاك المحلي بينما 74% منها موجهة إلى الخارج والتي يتم تهريبها عبر المحور، البيض، النعامة ورفلة، الوادي مع العلم أن 48% من الكميات

المحجوزة متركزة بغرب البلاد بحكم الجوار مع المغرب الشقيق. وللوقوف أمام هذا الخطر الداهم فقد شرع الديوان في تحقيق وطني بمس 45 ألف شاب لدراسة نسبة الرواج في الجزائر وهو التحقيق الذي ستظهر نتائجه مع نهاية السنة

وسيسمح بوضع الآليات الضرورية لمكافحة الآفة ويتزامن هذا التحقيق مع إصدار رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة لتعليمة إنجاز 15 مركزا لمعالجة المدمنين على المخدرات ومن المنتظر أن يكون المركز الأول بولاية سطيف.